Distribution: Restricted | EB 2005/85/R.8 | 7 September 2005
Original: English | البند 9 (أ) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثمانون

روما، 6 – 8 سبتمبر/أيلول 2005

تقرير رئيس الدورة الأربعين للجنة التقييم

1 – يغطي هذا التقرير المداولات التي أجرتها لجنة التقييم خلال دورتها الأربعين المنعقدة في 2 سبتمبر/أيلول عام 2005. وقد تضمن جدول الأعمال أربعة بنود للمناقشة هي: (أ) تقييم البرنامج التجريبي للإشراف المباشر على مستوى المؤسسة؛ (ب) الاستعراض المبدئي لبرنامج عمل مكتب التقييم وقضايا الموارد لعام 2006؛ (ج) تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة الذي أعدته الإدارة جنباً إلى جنب مع تعليقات مكتب التقييم على التقرير؛ (د) مسائل أخرى. وشارك كل أعضاء اللجنة في الدورة، باستثناء الكاميرون وآيرلندا. كما شارك في الدورة مراقبون من الدانمرك وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وحضر عدد من موظفي الصندوق المداولات، بما في ذلك مساعد الرئيس المسؤول عن دائرة إدارة البرامج، ومدير مكتب التقييم، وآخرون.

2 – **تقييم البرنامج التجريبي للإشراف المباشر على مستوى المؤسسة.** قدم مكتب التقييم عرضاً شاملاً عن عملية التقييم المذكورة، وأبرز الاستنتاجات والتوصيات الأساسية. كما قام باستعراض أولي للاتفاق عند نقطة الإنجاز المعتمد من الإدارة والذي يعكس ردها على التقييم.

3 – وأعربت اللجنة عن تقديرها لمكتب التقييم لحسن صياغة التقييم وأكدت موافقتها على الاستنتاجات الرئيسية وعلى التوصيات الأساسية الخمس. كما أقرت بالتعاون البناء بين المكتب ودائرة إدارة البرامج في إعداد الاتفاق عند نقطة الإنجاز.

4 – ولاحظت اللجنة أن المشروعات المدرجة في البرنامج التجريبي للإشراف المباشر قد شهدت تحسناً في أداء التنفيذ وأعطت أثراً أفضل من تلك التي تخضع لإشراف المؤسسات المتعاونة. كما وافقت على أن الإشراف المباشر يتيح فرصاً أعظم لتحقيق أهداف الصندوق العامة على المستوى القطري، مثل حوار السياسات وبناء علاقات الشراكة،

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

إلى جانب إيلاء قسط أكبر من الاهتمام إلى شواغل الصندوق المخصوصة، مثل تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين والنظم التشاركية للرصد والتقييم.

5 - وبصورة عامة، فإن اللجنة توصي المجلس التنفيذي بأن يقر الاتفاق عند نقطة إنجاز التقييم المدرج في الوثيقة EB 2005/85/R.9. على أن اللجنة أكدت الحاجة إلى تدريب مدراء البرامج القطرية وغيرهم من المعنيين وتطوير كفاءاتهم وقدراتهم باعتبار ذلك يشكل جانباً أساسياً من جوانب توسيع أنشطة الإشراف المباشر في الصندوق. وشدد الأعضاء على أهمية الإشراف على الجوانب الائتمانية في سياق عمليات الصندوق، ولاحظوا أن الحضور الميداني للصندوق يجب أن يؤخذ في الاعتبار في الأنشطة المقبلة للإشراف المباشر. وكما أبرز التقييم، فقد أوصت اللجنة بأن يكفل الصندوق أن يقتصر أمر التكليف بأنشطة الإشراف المباشر في المستقبل على الموظفين من ذوي الرتب والكفاءات المطلوبة فحسب. وأكدت اللجنة أيضاً أن من الواجب معاملة التوصيات المتعلقة باتفاق نقطة الإنجاز على أنها جزء أصيل من جدول التغيير الجاري ضمن الصندوق.

6 - وبناء على الخبرة المكتسبة من البرنامج التجريبي للإشراف المباشر فيما يتعلق بعدم الامتثال إلى عدد من الالتزامات الأساسية للصندوق، فقد أوصت اللجنة بأن يستحدث الصندوق بأسرع ما يمكن نظاماً الكترونياً لدفتر الأستاذ بغية تسجيل كل القرارات التي يتخذها المجلس التنفيذي ورصد تدابير المتابعة الضرورية التي تتخذها إدارة الصندوق. وينبغي أن يكون النفاذ إلى هذا النظام متاحاً لكل مدراء المجلس، كما يتعين تزويد المجلس التنفيذي بتقرير محدَّث عن قراراته وعن وضع تنفيذها.

7 - ولاحظت اللجنة كذلك أن تنفيذ المشروعات المختلفة المدرجة في البرنامج التجريبي للإشراف المباشر سيستمر بعد يونيو/حزيران عام 2006، وهو الموعد المحدد في قرار مجلس المحافظين (رقم 102/د – 20) (عام 1997) لإنهاء البرنامج. وعلى هذا، توصي اللجنة المجلس التنفيذي بأن يطلب إلى مجلس المحافظين عام 2006 تخويل الصندوق بتمديد فترة البرنامج التجريبي المذكور حتى موعد الإقفال النهائي لكل المشروعات الخمسة عشر المدرجة في البرنامج.

8 - **عرض مبدئي لبرنامج عمل مكتب التقييم لعام 2006 وقضايا الموارد.** نظرت اللجنة في وثيقة العرض المبدئي التي أعدها مكتب التقييم بشأن برنامجه المقترح لعام 2006 وقضايا الموارد. وأعربت اللجنة عن دعمها الشامل للأولويات، وأنشطة التقييم، وكذلك المتطلبات التقديرية من الموارد البشرية والمالية اللازمة للمكتب لعام 2006. وأعربت اللجنة بشكل خاص عن تقديرها للأجزاء المتعلقة بالإنجازات ودراسة النتائج لعام 2005 المدرجة في الوثيقة التي أغنت عملية إعداد الاقتراحات الخاصة بعام 2006.

9 - وطلبت اللجنة توضيحات بشأن جوانب التغير في أولويات مكتب التقييم لعام 2006 بالمقارنة مع عام 2005. وفي هذا الصدد فقد لفت المكتب انتباه اللجنة إلى الجدول 2 من الملحق الثالث، ولاحظ أنه سيكون للمكتب عام 2006، وعلى غرار ما كان عليه الحال عام 2005، أربعة مجالات ذات أولوية. ثم أشار المكتب إلى أنه بالنظر إلى استكمال التقييم الخارجي المستقل هذا العام، فإنه لن يشكل أولوية عام 2006. كما لاحظ المكتب أن الأولوية (د) لعام 2005 والمعنونة " التطوير المنهجي، ونطاق أنشطة التقييم، والأنشطة الأخرى" قد انقسمت إلى أولويتين اثنتين عام 2006، وهما الأولوية

(ج) "التطوير المنهجي" والأولوية (د) "قضايا التواصل والشراكة المتعلقة بالتقييم". وجاء هذا التقسيم بغية التمييز على نحو أفضل بين أهداف مكتب التقييم وأنشطته الأساسية في هذه الميادين، عوضاً عن تجميعها في ظل فئة واحدة. وفيما يتعلق بالموضوع ذاته، لاحظت اللجنة أن المخصصات المالية للأولويتين (ج) و(د) عام 2006 تماثل عموماً مخصصات الأولوية (د) عام 2005. كما أُعلمت اللجنة أن الأولويتين (ب) و(ج) لمكتب التقييم عام 2005 تماثلان الأولويتين المقترحتين (أ) و(ب) لعام 2006، وأن مخصصاتهما المالية تتماشى بشكل عام مع مستويات عام 2005.

10 - وبناء على الأساس المنطقي المعروض في الفقرتين 21 و22 من وثيقة العرض المبدئي، فقد وافقت اللجنة على الموضوعات وأوصت بوضع جدول زمني لمختلف عمليات التقييم على مستوى المؤسسة التي سينفذها مكتب التقييم في السنوات المقبلة. وأحاطت اللجنة علماً، وعلى نحو ما ذكرت إدارة الصندوق، بانخفاض الأولوية المؤسسية للآلية الإقراضية المرنة وأن من غير المنتظر أن يتغير هذا الوضع في المستقبل. وعلى هذا، فقد رأت اللجنة أن قيام مكتب التقييم بعملية التقييم المزمعة لهذه الآلية على مستوى المؤسسة لن يأتي بالفوائد المرجوة. وفي هذا الصدد، فقد أوصت المجلس التنفيذي بما يلي: (أ) حذف تقيم الآلية الإقراضية المرنة من برنامج العمل المقبل لمكتب التقييم؛ (ب) الطلب إلى إدارة الصندوق بأن تجري تقييماً ذاتياً شاملاً للآلية المذكورة ورفع النتائج والاستنتاجات عن ذلك إلى المجلس في أسرع وقت ممكن.

11 - **تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة.** بحثت اللجنة هذا التقرير الذي أعدته الإدارة جنباً إلى جنب مع تعليقات مكتب التقييم عليه.

12 - وأقرت اللجنة بأن التقرير شهد تحسينات واسعة بالمقارنة مع تقرير العام السابق، كما أثنت على علاقة العمل البناءة القائمة بين مكتب التقييم ودائرة إدارة البرامج. وأعربت اللجنة كذلك عن سرورها لأن التقرير يشكل برهاناً على أهمية مكتب التقييم وإسهامه في عمليات التعلم في الصندوق. وكرر الأعضاء التأكيد على اهتمامهم بأن تُدرج احتياجات التعلم بصورة منتظمة في طريقة عمل الصندوق، وبأن يُستحدث نظام للتقييم الذاتي لضمان اتخاذ التدابير التصحيحية الضرورية وذات التوقيت الحسن حتى قبل أن تشير عمليات التقييم المستقلة إلى الحاجة إليها.

13 - كما جرى الترحيب بتقرير هذا العام لأنه يشير إلى عدد من القضايا التي تتطلب قيام إدارة الصندوق بإدخال تحسينات منتظمة على مستوى المؤسسة. وجرى الإعراب عن الأمل بأن تشير التقارير المقبلة إلى التغييرات الفعلية المدخلة في ميادين مهمة مثل المشاركة، والتمويل الريفي، وغيرها. وأبرزت اللجنة كذلك أهمية تكييف العمليات الجارية الممولة من الصندوق طبقاً لذلك بحيث تتماشى مع السياسات الجديدة المعنية التي استحدثها الصندوق.ورد مساعد رئيس الصندوق المسؤول عن دائرة إدارة البرامج بأنه يُنظر إلى التقرير المعني على أنه أداة تعلم للصندوق، وأنه يُستخدم لحفز التعلم في مختلف الشعب الإقليمية، وأن طريقة العمل الجديدة ستعكس عدداً من القضايا التي أثارها التقرير. وأشار إلى أن نظام إدارة المعرفة والنظام المحسن للتقييم الذاتي يشكلان خطوتين هامتين تزمع دائرة إدارة البرامج العناية بهما في طريقة العمل الجديدة.

14 - ومن حيث طريقة العرض، طلب أعضاء اللجنة تيسير قراءة ملاحق التقرير، حيث أن هناك عدداً من التفاصيل والمختصرات التي يصعب فهمها. على أن من المهم أيضاً الحفاظ على قسط معين من التفاصيل كي تتمكن اللجنة من

تفهم التدابير المعتمدة وأنشطة متابعة الاتفاق عند نقطة الإنجاز، ومن ثم فقد خلصت إلى أن من الواجب أن يجيء التقرير المقبل والكامل المرفوع إلى اللجنة، بما في ذلك الملاحق المتعلقة بتدابير التنفيذ، في صيغة تسهُل قراءتها.

15 - **مسائل أخرى.** وافقت اللجنة في ظل هذا البند على اقتراح مكتب التقييم الداعي إلى تغيير عملية التقييم المقترحة للمشروعات عام 2005 من برنامج تنمية الإنتاج الحيواني للقطاع الأسري في موزامبيق إلى مشروع التنمية الزراعية في نياسا في البلد ذاته. وتدعو الحاجة إلى إدخال هذا التغيير في برنامج العمل بالنظر إلى أنه تم إدماج برنامج تنمية الإنتاج الحيواني ضمن برنامج قطاعي وطني (برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي) في موزامبيق في الفترة 2001/2000، وهو برنامج خضع لتقييم شامل على يد مجموعة من الجهات المانحة متعددة الأطراف في الفترة 2003/2002. وعلى هذا فقد وافقت اللجنة على أن إجراء الصندوق لتقييم منفصل لبرنامج تنمية الإنتاج الحيواني ضمن برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي سيؤدي إلى خلق ازدواجية في الجهود، كما أنه سيكون مخالفاً لروح عملية التناسق والتنسيق بين الجهات المانحة التي ينخرط الصندوق فيها. ومن جهة أخرى، فإن مشروع نياسا يتيح فرصاً وافرة للتعلم يمكن أن تكون مفيدة في تطوير المزيد من العمليات الممولة من الصندوق في موزامبيق، وفي تصميم المرحلة المقبلة من برنامج الاستثمار في القطاع الزراعي ذاته.

16 - والمجلس التنفيذي مدعو إلى أن يحيط علماً بالقضايا الأساسية وأن يوافق على توصيات اللجنة على نحو ما هي واردة في التقرير.